«المخا» وسام مجد أثيل... كيف نعود إليه؟!

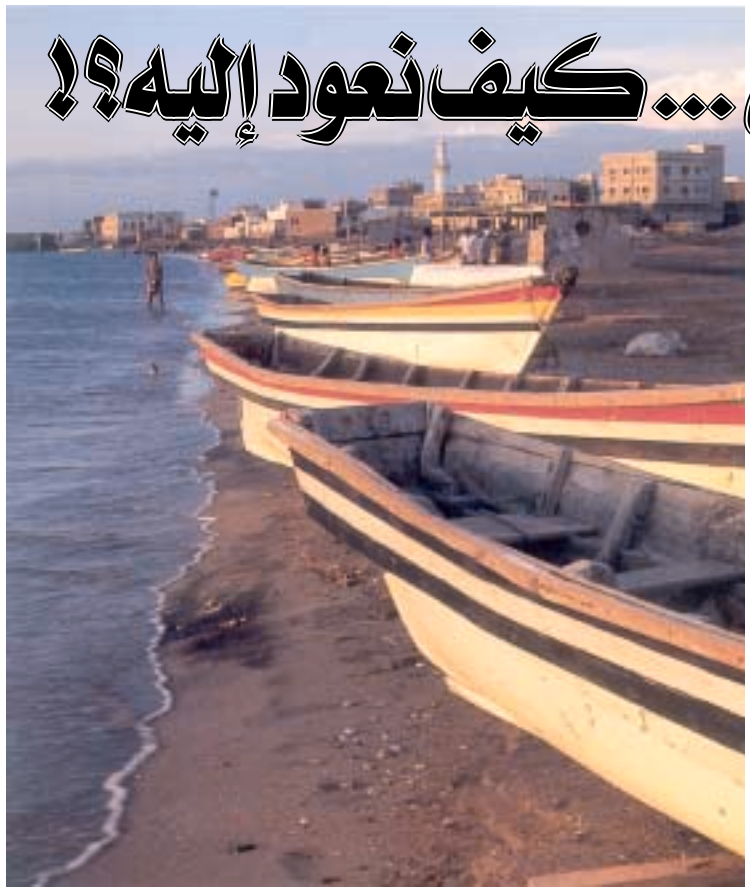

سامي الحداد

□ استعرضت الخطة الخمسية الثانية وكذا وثيقة استراتيجية التخفيف من الفقر لموضوع استدامة التنمية في التجمعات الريفية في مناطق المرتفعات الجبلية، حيث يقطن (٦٠٪) من السكان حاليا وتاريخياً، واعتمد اقتصادها على الزراعة المطرية من خلال بناء المدرجات الزراعية، واعتبرت أن هذا النوع من الزراعة عالي المخاطر نظراً لتذبذب مستويات الهطول المطري، أضف إلى تفتت الحيازات الزراعية وعدم وجود إمكانية للتوسع في المساحات التي يمكن أن تستغل لمواجهة الكثافة المتزايدة للسكان في تلك المناطق.

ورأت الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م أن السيطرة على الهجرة الداخلية، أي من الأرياف إلى المدينة، وحلاً للإشكال السالف ذكره في ما يتعلق بالمناطق الجبلية يكمن في إعادة توجيه الهجرة الداخلية نحو المناطق الساحلية، وتوقعت أن تصل نسبة السكان الحضريين إلى (٦٠٪)، إضافة إلى كون الرؤية الاستراتيجية تهدف - أيضاً - إلى استغلال موقع اليمن الجغرافي، وأن المدن والمناطق الممتدة على طول خط السواحل اليمنية البالغ طولها (٢٥٠٠) كيلو متر ينظر إليها كمكونات استراتيجية وعناصر أساسية في الجهود المبذولة المكرسة لمعالجة قضية تنمية المرتفعات الجبلية على المدى الطويل، كما توقعت - أيضاً - أن المدن التي ستقام على طول الخط الساحلي ابتداءً من حدود المملكة العربية السعودية الشقيقة حتى سلطنة عُمان، ستصبح وبين قوسين «مراكز إقليمية» ودولية لأنشطة تجارية وصناعية واستثمارية وللشحن والتخزين والملاحة البحرية.

أما الهيئة العامة للتنمية السياحية، وبناءً على قرار الإنشاء تهدف إلى تحديد وتنمية المناطق السياحية وتعزيز مقوماتها، وتنمية الاستثمار وبما يساعد على إقامة صناعة سياحية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمن جهودها المبذولة في هذا الاتجاه القيام ببرنامج المسح السياحي، شمل الشواطئ اليمنية ابتداء منطقة «ميدي» في أقصى الشمال الغربي على البحر الأحمر إلى منطقة «حوف» في أقصى الجنوب الشرقي للبلاد على البحر العربي، وقامت باختيار (٦٦) موقعاً سياحياً واعداً للتنمية السياحية على الشريط الساحلي للبلاد.

وبهذا الاتجاه فإن كل ما سلف ذكره، لا يعدو أن يكون ألفاظاً وأرقاماً وآمالاً وطموحات - بوجهة نظري - سواء في ما يتعلق بتوجيه الهجرة إلى المدن الساحلية نظراً لوجود مساحات زراعية شاسعة، ولوجود الشواطئ الزاخرة بالثروة السمكية، أو في ما يتعلق بما قامت به الهيئة العامة للتنمية السياحية بمسحها لـ (٦٦) موقعاً (واعداً) للتنمية السياحية، وهذا بالطبع سيتعذر تحقيقه، بل وسيستحيل، كون الرؤية الاستراتيجية قد غرقت في «الطموح» حتى الأذنين، كما أن هيئة التنمية السياحية حددت الأهداف وبدأت بالخطوات الإجرائية لتحقيق التنمية السياحية «الموعودة» على الشواطئ، إلاّ أنها أخفقت - بنظري - في تحديد الخطوة الأولى أو الموقع الذي ستبدأ الانطلاق منه، ودعوني هنا أسوق لكم بعض الحقائق الموضوعية التي تؤكد إفراطنا في «الطموح»، وكذا خطانا في تحديد نقطة البدء، في ما يتصل بالتنمية السياحية والاعتماد على الاستثمار بدرجة أولى لإقامة مواقع سياحية حددت بـ (٦٦) موقعاً على شواطئ لا توجد بها مدن ساحلية قابلة للتوسع وتطل على البحر، كما لا يوجد أي مؤشر لنمو حضري يؤسس لتنمية سياحية فاعلة، ومن هذه الحقائق التي قد تكون المدخل لما نطمح في تحقيقه، سواء في حل مشكلة الاقتصاد الزراعي في المرتفعات الجبلية أو في إيجاد الصناعة السياحية الحقيقية، والمدخل هنا موجود، إلاّ أننا لم ننظر إليه نظرة فاحصة وبعمق، وباتخاذ خطوات إجرائية وعملية، للبدء في تطبيق الرؤية الاستراتيجية والشروع بالتنمية السياحية المنشودة.

وفي هذا الاتجاه فإن الجميع يدرك أن التوسع السكاني ونشوء المدن يبدأ بتجمعات سكانية صغيرة وبمرور الزمن تنمو تلك التجمعات وتكبر فتضحي مدناً تجارية وسياحية كبرى، وليس أدل على ذلك من «ميناء مومباي» في الهند، وكذا المدن السياحية التي تمتد على شواطئ دول شرق آسيا وجنوبها، ودول حوض البحر المتوسط التي اتجهت بعد استنفاذ المساحات إلى رد البحر لتوسيع ساحة تلك المدن، إلاّ أننا نحن اليمنيين لم نقتفي ذلك، بل عرجنا إلى مسلك وطريق آخر يخالف ما سلكه الآخرون وما تقتضيه حتمية التطور، وأبسط مثال على ذلك إهمالنا لأهم وأقدم مدينة ساحلية وميناء بحري على مستوى الشرق الأوسط على الإطلاق، وهي مدينة «المخا» التي كانت قبل قرون مضت المدينة التجارية والميناء البحري الذي شد الأنظار وكان الأساس في حركة التجارة العالمية، فأثار شهية البريطانيين وأسال لعابهم، وذلك في القرن السابع عشر الميلادي، فوجهوا السفينة «كلاد» و«هكتور» و«توموس» إليها، وذلك بهدف الاستيلاء على هذا الموقع البحري الهام الذي لا ينافس، ودخل البريطانيون واليمنيون آنذك في رحى حرب طاحنة انتهت بالاتفاق على بقاء المقيم البريطاني في المخا، وبإقامة مصنع لبريطانيا فيها، وبتخفيض الضريبة على الصادرات من البضائع البريطانية، وتخصيص مساحة أرض لتكون «مقبرة» لرعاية بريطانيا الذين توافدوا إلى هذه المدينة التاريخية بعد أن أضحت المركز التجاري والملاحي الأول الذي يعج بآلاف المشتغلين بالتجارة والملاحة البحرية.

وفي رحلة سياحية قام بإعدادها المركز الإعلامي وفرع مكتب صحيفة «الثورة» بتعز وضمت (٣٠) إعلامياً وتم التوجه إلى هذه المدينة التاريخية والميناء البحري بشدنا الفرح والسرور الغامران، ويحدونا الأمل بأننا سنقف ونرى بأم أعيننا ما تختزنه هذه المدينة من معالم أثرية وسياحية، سنغترف منها إلى حد الارتواء، إلاّ أننا أصبنا بالإحباط والأسى والحزن العميق عندما وجدنا أن لهذه المدينة التاريخية التي كان يمكن أن تكون محور التوسع الحضري وأساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية لليمن، ونقطة النهوض وترياق الحياة للشواطئ اليمنية، وعلى امتداد (٢٠٠) كيلو متر وجدناها قد دفنت تحت الرمال، وساقها التناسي إلى أحداث التاريخ، وسلّمها الدهور وأناخها إلى الحضيض فباتت لنا كأشلاء متناثرة وأشبه بخرائب تدمر، فمبانيها مهدرة ومقوضة بفعل عوامل الزمن وفوأعل الإهمال، وأزقتها ضيقة وتتوزع على أرصفتها مبان متطاوحة خضّبت بالملوحة ودهنت بالصدأ، وأكواخ خشبية متهالكة مبعثرة هنا وهناك وبدون ترتيب، فلم نعثر على بوابة الشافعي الذي كان يمنع غير المسلمين من الدخول عبرها، والتي حكت عنه كتب التاريخ، ولا بقايا المصنع الذي أقامه الإنجليز، ولا المبنى الذي كان يستخدم كمقر للمقيم البريطاني وسفيرها في الجزيرة العربية، كما لم نجد تلك المساحة التي خصصت كمقبرة للرعايا البريطانيين والهنود، الذين كانوا يشتغلون في التجارة والملاحة البحرية في هذه المدينة العظيمة والتاريخية، وكل ما عثرنا عليه مدينة مدفونة تحت الأنقاض يندبها عويل العواصف وهدير الموج.

أما الميناء فحدث ولا حرج، فقد أضحى مجرد رصيف إسمنتي تقف على جانبيه سفن من العصر الحجري تعج بالأغنام المستوردة، وعلى مدخله يوجد بضعة جنود يبدو وكأنهم قد ضجروا وسأموا سكون الميناء وصمته المخيف، والأدهى من ذلك أن ذلك الميناء البحري التاريخي تمت إحالة تبعيته إلى ميناء الحديدة مالياً وإدارياً وتشغيلياً، بالرغم من كونه يقع في مديرية المخا ويتبع محافظة تعز جغرافياً، كما لم يتم تزويده بمقومات الملاحة البحرية، فأضحى مجرد مرفق جامد، أصيبت بالموت، انتزعت روحه بأظافر حادة لاتجد للرحمة مكاناً ولا للشفقة موقعاً.

أما الخط الساحلي الذي أوصلنا من مدينة المخا عبر باب المندب حتى البريقة بمحافظة عدن وبطول (٢٥٠) كيلو مترا تقريباً، وبالرغم من كونه يؤسس لنهضة المستقبل المنشود ويجري العمل فيه على قدم وساق، إلاّ أن المساحة الواسعة المترامية على كتفيه لا تزال في سبات عميق ولم تنهض بعد وتتوزع فيها كثبان رملية وأشجار قزمية استعصى عليها التطاول، كما لا يبدو على امتداده أي مؤشر لإقامة نهضة اقتصادية أو عمرانية أو سياحية البتّة، ويفتقر إلى مرفق يتم الاستراحة فيه أو تناول الشاي على أقل تقدير.

وبناءً عليه ولكي يمكن الدخول في تطبيق الرؤية الاستراتيجية لليمن التي ستتحول بموجبها، ومستقبلاً شواطئنا إلى مراكز إقليمية ودولية لأنشطة تجارية وصناعية وسياحية لا تنافس وبديل فاعل للتجمعات السكانية في المناطق الجبلية، كان لابد من إحياء مدينة «المخا» كواجب وطني ملزم باعتبارها معلماً أثرياً ومركزاً تجارياً وموقعاً تاريخياً لا يمكن طمسه أو تجاهله، وذلك بإزالة الرمال الجاثمة على جسده، وبالبحث والتنقيب عن المعالم الأثرية والتاريخية التي ابتلعها الإهمال ودفنتها عوامل الدهر، وبتزويدها بالبنى التحتية وإعادة إنعاش الميناء وإيقاظه من السبات الغارق فيه، هذا أولاً، وبرفدها بكل العوامل والمقومات الأخرى الاقتصادية والسياحية لتتحول بموجب ذلك إلى قطب جاذب للسكان القاطنين في المرتفعات الجبلية وبؤرة توسع ستمتد على كتفيها وبمحاذاتها نهضة عمرانية واقتصادية وسياحية كبيرة تحقق ما تصبو إليه الرؤية الاستراتيجية والتنمية السياحية، نظراً لما تتمتع به من شهرة تاريخية ولما تحتله من موقع جغرافي متميز يطل على البحر الأحمر، ورافد ملاحي هام وحيوي فيه، ولنعيد - أيضاً - وفق ذلك لـ «المخا» وسام المجد الذي أثيل واقتلع، فلم نبكه أو نرثيه لقرون مضت على الإطلاق.

في الأخير يمكن القول : إن تلك الرحلة التي أعد لها المركز الإعلامي وفرع مكتب صحيفة «الثورة» بتعز واللامسبوقة قد أوجدت روح الألفة بين زملاء المهنة، وتركت لديهم انطباعات إيجابية ستعكس وبدون شك في الوسائل الإعلامية المختلفة التي يمثلونها، وستثمر عن رؤى وأفكار تسهم في عملية التنمية وتذكيها.

التكامل الاقتصادي العربي

٢-٢

محمد عثمان طالب الجرادي

□ .. كما أسلفنا في الحلقة الماضية عقدت هذه الندوة يوم ٢٠٠٥/٢/١٧م جامعة عدن امتدادا للدورة الاعتيادية ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ورأسها والقى فيها كلمة هامة على المشاركين الاخ وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور خالد راجح شيخ ، ركز فيها على أهمية ومردود تنفيذ اتفاقية المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى كمدخل أساسي يفضي إلى الاتحاد الاقتصادي العربي المنشود في أخر المطاف.

كما تطرق الاخ الوزير إلى الموقع الحيوي لمدينة وميناء عدن وموقعه الاستراتيجي الهام للملاحة الدولية إضافة إلى المنطقة الحرة والامتيازات والتسهيلات والإعفاءات الذي تضمنها وتقدمها اليمن للمستثمرين ورجال الأعمال اليمنيين والعرب والاجانب.

وتواصلا مع أعمال هذه الندوة التي ازدحمت بالمشاركين من المستثمرين ورجال الأعمال والخبراء والمهتمين قدم عدد منهم بمن فيهم الدكتور كمال سنادة مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية وغيره من المتحدثين مداخلات قيمة حول الهم الاقتصادي العربي المشترك ركزوا على أهمية تفعيل اتفاقية المنطقة التجارية الحرة العربية كهم ومصلحة عربية قومية مشتركة عاجلة وملحة لاتقبل التأجيل وأهمية العمل الجاد لإزالة المعوقات القانونية والبيروقراطية التي ما تزال قائمة تعيق التبادل بين الدول العربية بقدر كبير.

ضيق الوقت

● لانحتاج للتأكيد أن انحصار الفترة الزمنية لانعقاد الدورة العادية ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وندوة المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى لمدة يومين فقط من١٦-٢٠٠٥/٢/١٧م كان وقتا ضيقا قياسا بذلك الحشد الكبير من المستثمرين ورجال الأعمال والخبراء والمسؤولين والمهتمين المشاركين من داخل اليمن وخارجها بهذه الفعاليات الاقتصادية والتجارية الهامة والخروج بنتائج عملية أفضل من جانب ومتطلبات جدولي الأعمال من النقاش والحوار الموضوعي واستنباط أفضل المخارج والبدائل والحلول للمعوقات القائمة، بين الدول العربية، والوقوف عل آراء واستفسارات ومقترحات المستثمرين ورجال الأعمال الفعليين والملتحقين مستقبلا، اليمنيون وغير اليمنيين وطمأنتهم واقناعهم بمزايا ومردود الاستثمار الاقتصادي والانتاجي والخدمي في اليمن وفي المنطقة الحرة بمحافظة عدن والخروج بنتائج عملية تلبي الغرض وتحقق الهدف من جهة أخرى.

غير أنه لضيق الوقت أمام المشاركين المتطلعين للمعرفة أو لإثراء الندوة بالآراء القيمة ومحاورة كبار المسؤولين في بلادنا والجامعة العربية لم يتمكن الكثير منهم من طرح آراءهم ومقترحاتهم وعادوا حاملين همومهم على اكتافهم نتيجة لضيق الوقت.

رغم ان ذلك لايقلل من أهمية النتائج المحققة لانعقاد الدورة العادية للمجلس وندوة اتفاقية المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى الملحقة بأعماله دون إغفال الإشارة للوفود العربية المشاركة وانطباعاتهم الممتازة عن حرية الطرح والنقد الموضوعي الهادف وتبادل الآراء والمقترحات الهامة.

أفكار عملية

● لتحقيق أفضل استفادة من عامل الوقت وإزالة المعوقات القائمة نشير فيما يلي إلى الجوانب الهامة الآتية:

أولا: تعتبر هذه الفعاليات التي جمعت أكبر عدد من المشاركين من مختلف البلاد العربية تحت إشراف المسؤولين الحكوميين في اليمن وفي الجامعة العربية لمناقشة همومهم الاقتصادية والتجارية والمالية المشتركة إنجاز طيب لضمان قدر أكبر من التقارب وتعزيز الثقة وإزالة المعوقات المادية والنفسية والقانونية في مجال التبادل السلعي والاقتصادي وبناء جسور العلاقات الطبيعية بين الدول العربية.

ثانيا: الانخفاض الحاد للتبادل السلعي بين البلدان العربية يرافقه انخفاض حاد في انتاج المبادلة والاستيراد والتصدير وضعف التواجد في الأسواق الخارجية هذا الوضع يثقل موازين المدفوعات ويجعل جميع البلدان العربية تستنزف كل مواردها المالية للوفاء بأثمان وارداتها السلعية والخدمية ، وفي أحيان كثيرة تلجأ مضطرة للاستدانة والاقتراض الخارجي لسداد فوارق الأثمان المالية الضخمة للمستوردات الخارجية وسد العجز المالي المتنامي سنة بعد أخرى أو الحد من أعبائه المرهقة.

ثالثا: أهمية التطبيق الفوري لاتفاقية منطقة التجارة الحرة وإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على السلع والمنتجات والخدمات ذات المنشأ العربي بشكل متبادل واعطاء مزايا للدول العربية الأقل نموا لن يسهم فقط برفع نسبة التبادل التجاري بين أقطار البلاد العربية ، بل سوف يسهم بتحريك وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة والخاملة وتدوير عجلة الانتاج بمعدلات عالية لمواجهة ارتفاع الطلب وتعزيز حركة التبادل التجاري والاستفادة القصوى من التسهيلات والمزايا التجارية والانتاجية المشتركة هذا التوجه يدعم ويخفف أعباء موازين المدفوعات الخارجية للدول العربية بقدر كبير.

رابعا: يستدعي ذلك سرعة تعديل الأنظمة والقوانين والتشريعات العربية ونصوصها المتعارضة وتوحيد مفاهيمها لتسهيل حركة التجارة وتدفق رأس المال واخضاعها لمتطلبات الاتفاقية المذكورة وتنفيذها في أقرب وقت.

خامسا: تخفيف القيود الحدودية الصارمة بين الدول العربية وفتح المجالات الجوية والبرية والبحرية لانتقال المنتجات والأفراد ورأس المال والعمل بشكل مباشر بين الدول العربية بدلا من استخدام أراضي وفضاءات دول أخرى تبعد كثيرا وتضاعف الأعباء والمسافات وتكاليف الانتقال المتبادل بين بعض الدول العربية دون مبرر.

سادسا: تأسيس فروع وامتدادات مالية للبنوك التجارية الفاعلة في البلدان العربية لتسهيل وتعزيز حركة وانتقال رأس المال وغيرها من الموارد وسداد أثمان الواردات والصادرات المتبادلة عن طريقها ، بدلا من اللجوء إلى البنوك الاجنبية واستمرار تركيز حسابات وأرصدة البنوك الوطنية فيها إيداعا وسحبا لتغطية أي تبادلات عربية سلعية أو خدمية أو تحاويل عادية عن طريق تلك البنوك إلى ما لا نهاية.

لا شك أن تطبيق هذه الأفكار العملية وغيرها سيفضي إلى نتائج هامة ستجعل وتساعد كثيرا على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كهدف استراتيجي منشود للشعب العربي في جميع أقطار البلاد العربية وهو نفس الهدف الذي تسعى لتحقيقه والوصول إليه اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية.

رئيس دائرة الشؤون الزراعية بفرع الاتحاد التعاوني الزراعي بفرع الحديدة لـ" الثورة" :

مؤسسة الغزل والنسيج الرافد الأساسي للتنمية الاقتصادية في أوساط المزارعين

التقاه: محمد علي الجنيد

الاهتمام وتطوير الحركة التعاونية الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني من أبرز الأهداف التي يسعى الاتحاد التعاوني الزراعي إلى تحقيقها وأبرزها رفع مستوى الاقتصاد الوطني .. ومعروف أن السهل التهامي يعتبر سلة اليمن الزراعية وأرضه غنية وخصبة وذات إنتاج عالمي حيث لديه إنتاج زراعي وحيواني غزير يصل إلى ٣٨٪ من إجمالي الناتج الوطني.

ورئيس دائرة الشؤون الزراعية بفرع الاتحاد التعاوني الزراعي بالحديدة الأخ/ قاسم أحمد الخضري تحدث لـ" الثورة " عن الجمعيات التعاونية الزراعية وتحسين نشاطاتها وكانت الحصيلة التالية:-

● ما دور الجمعية التعاونية الزراعية في انشاء المشاريع الزراعية بالمحافظة ؟

- بالنسبة لمحافظة الحديدة يوجد بها العديد من الجمعيات التعاونية الزراعية منتشرة في العمق الزراعي في عموم الأودية والمناطق الزراعية الشاسعة والمختلفة ورغم العدد الكبير من الجمعيات الزراعية التي تضم في جنباتها السواد الأعظم من أبناء المحافظة المشتغلين بالزراعة إلا نسبة من الجمعيات الزراعية لم تحقق النجاح المؤمل به لأسباب عدة منها:

ان الجمعيات الزراعية في المحافظة ينقص منتسبوها الإدراك بأهمية العمل التعاوني وبفوائد ومميزاته الجمة كونها في الأساس تفتقر إلى الكوادر المؤهلة لتشغيل وإدارة تلك الجمعيات.

رأس المال عند التأسيس لا يمكن الجمعيات من القيام بتأسيس المشاريع المطلوبة حتى تضع الجمعيات نفسها عند أول مفترق لطريق التنمية والنمو وزيادة رأس المال ذلك لقلة حجم المساهمة فإذا تعرضت أي جمعية لأي خسارة فإن تلك الجمعية تتعثر ولا تستطيع الوقوف مرة أخرى فعلى سبيل المثال لا الحصر.

الجمعيات التي اقتنت الحراثات البلاريوس "الدفعة الأولى" للمستلزمات كانت الضربة القاضية للعديد من الجمعيات التي لا يتجاوز رأس مالها عند التأسيس المليون ريال حيث وضعت الجمعيات ما لديها من سيولة كدفعة أولى لشراء الحراثات وعندما لم تحقق الجدوى المرجوة من اقتناء الحراثات تعثرت تلك الجمعيات واصبح العديد منها مقفرة ومجمده للأنشطتها.

إلا أن محافظة الحديدة منطقة زراعية ذات خصوبة وموارد مائية هائلة يعد هذا السبب من أهم العوامل المساعدة على بقاء العديد من الجمعيات نابضة بالحياة ذلك في إطار استهداف المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج لمساحة كبيرة في محافظة الحديدة لزارعتها بالقطن نوع اكالا متوسط التيلة.

■ قاسم أحمد الخضري

لذا كانت المؤسسة بمثابة المنقذ للعديد من تلك الجمعيات من الوقوع في مغبة التعثر والاندثار من خلال منح الجمعيات الصلاحية بلعب دور الوسيط والمشرف على عمليتي زراعة وإنتاج القطن بين المؤسسة وبين المزارعين في النطاق الجغرافي لكل جمعية مقابل عمولة مجزية لكل جمعية حسب كميات الأقطان التي توردها الجمعيات إلى المؤسسة ناهيك أن المؤسسة تقدم القروض الميسرة العينية والمالية والبذور المجانية المعاملة بالمبيدات وتوفر العطول المغيقة الإنتاج وتقوم بنقل الإنتاج من مواقع الجمعيات إلى معالجها في الحديدة وزبيد مجانا وتوصل البذور إلى الجمعيات مجانا بذلك احب الإشارة بأن مؤسسة الغزل والنسيج هي الرافد الأساسي لدعم التنمية الاقتصادية في أوساط المزارعين التعاونيين في الحديدة والدليل على ذلك أن المؤسسة قادرة على التعامل مع المزارعين عبر فروعها مباشرة ولن تقوم بدفع أي عمولة لأي جمعية.

تنمية واقتصاد

كما قامت المؤسسة بإدخال تقنية المعلومات إلى الجمعيات الزراعية حيث قامت بتكريم عدد من الجمعيات المبرزة بعدد من الحواسيب في حفل تكريمي في نهاية الموسم الماضي حضره ورعاه الأخ/ محمد صالح شملان محافظ المحافظة وذلك التكريم من قبل مشروع تعميم الحاسوب لفخامة رئيس الجمهورية رائد التنمية وراعي الحركة التعاونية الأول وذلك من أجل تجسيد مفهوم أهمية التكنولوجيا وارتباطها بكل أسباب الحياة ومنها الإنتاج الزراعي وفقاً لتقنية زراعية متطورة.